الأمم المتحدة

A/76/233

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 25 من جدول الأعمال الموقت*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)، الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، عملا بقرار الجمعية العامة 239/72.

* A/76/150.

240821 160821 21-10342 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 239/72 الذي أعلنت الجمعية بموجبه الفترة 2019-2028 عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ودعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى قيادة تنفيذ العقد، ودعت الأمين العام إلى إبلاغ الجمعية العامة بشأن عملية التنفيذ، بالاستناد إلى تقارير فترات السنتين التي تشترك في تجميعها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وخلال فترة السنتين 2019-2020، تمت الموافقة على خطط العمل الوطنية المتعلقة بالزراعة الأسرية في 8 بلدان، وبلغت 4 بلدان مرحلة الصياغة، وأُحرز تقدم كبير في تعبئة الجهات الفاعلة لصياغة هذه الخطط في 33 بلدا. وشارك أكثر من 570 1 من الجهات الفاعلة ذات الصلة في عمليات الحوار أو المنتديات، بما في ذلك 925 منظمة واتحادا للمزارعين الأسريين. وقد تم إنشاء أو تعزيز أكثر من 65 آلية تنسيق مشتركة بين القطاعات لتحقيق أهداف وغايات متسقة، من بينها اللجان الوطنية المعنية بالزراعة الأسرية وغيرها من منتديات أصحاب المصلحة المتعددين المعنية بالحوار بشأن السياسات. وتم سن واعتماد 85 من القوانين والسياسات العامة واللوائح، يركز معظمها على التخفيف من تأثيرات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المزارعين الأسريين وعلى تعزيز النهج التي تركز على الزراعة الأسرية لمعالجة المسائل المتصلة بالمنظومة الغذائية.

وخلال فترة السنتين المقبلة، ينبغي زيادة جهود التنفيذ وزيادة الدعم والاستثمار الفعالين وتعزيز الحوار والاتساق في مجال السياسات العامة وزيادة عدد الالتزامات الوطنية.

أولا - مقدمة

1 - في ضوء إنجازات السنة الدولية للزراعة الأسرية[1]، ونتيجة للحملة التي تلت ذلك للبناء على تلك الإنجازات خلال عقد من الزراعة الأسرية، أعلنت الجمعية العامة الفترة 2019-2028 عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية.

2 - ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن الزراعة الأسرية هي وسيلة لتنظيم كل إنتاج في الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والرعي وتربية المائيات، تديره وتشغله أسرة ما ويعتمد في الغالب على رأس المال والعمالة الأسريين، في ذلك ما يسهم به النساء والرجال. فيكون هناك ترابط بين الأسرة والمزرعة؛ فتطوّر كل منهما يؤثر على تطوّر الآخر وهما يجمعان بين الوظائف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية[2].

3 - والزراعة الأسرية هي الشكل السائد للزراعة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. فالأفراد أو الأسر يديرون أكثر من 90 في المائة من المزارع في العالم البالغ عددها 600 مليون مزرعة، معتمدين في ذلك أساسا على العمالة الأسرية. ووفقا للتقديرات، يشغل المزارعون الأسريون ما بين 70 و 80 في المائة تقريبا من الأراضي الزراعية في العالم وينتجون أكثر من 80 في المائة من الأغذية من حيث القيمة. وتمثل المزارع الأسرية الصغيرة التي تقل مساحتها عن هكتارين 84 في المائة من جميع المزارع الأسرية، وتنتج 36 في المائة من الأغذية على الصعيد العالمي[3].

4 - ويؤدي المزارعون الأسريون دورا بالغ الأهمية في توفير الفيتامينات والمعادن اللازمة لنظام غذائي صحي. وتمثل المزارع التي تقل مساحتها عن 20 هكتارا نسبة 71 في المائة من الإنتاج العالمي من الفيتامين ألف، الذي يتم توفيره أساسا من الفواكه والخضروات وبعض المنتجات الحيوانية والجذريات والدرنيات ذات اللب البرتقالي اللون[4].

5 - وعلى الرغم من المساهمة الكبيرة التي يقدمها المزارعون الأسريون، فإنهم غالبا ما يواجهون أعلى مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي والهشاشة. فما يقرب من 80 في المائة من فقراء العالم ومن يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في المناطق الريفية. ومعظمهم من صغار منتجي الأغذية الأسريين الذين يواجهون صعوبات كثيرة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والفرص والأسواق.

6 - ويمكن أن يؤدي تمكين المزارعين الأسريين من تحقيق منظومات زراعية متنوعة ومبتكرة وديناميةإلى زيادة توافر أغذية مغذية ومستدامة الإنتاج وملائمة ثقافيا، وتحفيز النظم الغذائية الصحية، وتشجيع الانتقال إلى منظومات غذائية محددة السياق ومتنوعة ومستدامة وقادرة على الصمود، مع المساهمة أيضا في التنمية المحلية والإقليمية.

(1) قرار الجمعية العامة 222/66.

(2) انظر www.fao.org/world-agriculture-watch/tools-and-methodologies/definitions-and-operational-perspectives/family-farms/en/.

(3) انظر www.fao.org/3/ca7036en/CA7036EN.pdf.

(4) انظر www.thelancet.com/pdfs/journals/lanplh/PIIS2542-5196(17)30007-4.pdf.

7 - ويهدف العقد إلى توفير إطار متماسك محدد بوضوح للدول الأعضاء لوضع وتحسين وتنفيذ السياسات العامة والاستثمارات من أجل دعم الزراعة الأسرية، بغية تسريع الجهود وتشجيع التعهّد بالتزامات إضافية تتماشى مع الطموحات المفضية إلى التحول التي تنطوي عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - وقد قام بإعداد هذا التقرير منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اللذان يشتركان في أداء مهام أمانة العقد. واستُعين في إعداده بعملية تشاورية طوعية شاملة للجميع، ضمت جهات فاعلة عالمية وإقليمية ووطنية لجمع المعلومات عن أنشطة ونتائج فترة السنتين 2019-2020. واستكملت العملية باستعراض مستندي لسياسات فترة السنتين وقوانينها وأنظمتها وبرامجها ذات الصلة.

9 - وإجمالا، تم جمع 190 من المدخلات من 69 بلدا تمثل جميع المناطق من خلال الاستبيانات والمقابلات على الإنترنت والاستعراض المستندي. وكان من بين المشاركين كيانات تابعة للأمم المتحدة، ودول أعضاء، ومنظمات للمزارعين الأسريين، ولجان وطنية للزراعة الأسرية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

ثانيا - المساهمة الشاملة للعقد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأوجه التآزر الممكنة مع العمليات الجارية

10 - ساعد العقد على تعزيز إجراءات متكاملة تدعمها سياسات شاملة لعدة قطاعات لمعالجة الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. ويشكل الناس وسبل عيشهم محور العقد، الذي يهدف إلى عدم ترك أحد خلف الركب ومعالجة مواطن عدم المساواة والهشاشة في المناطق الريفية. وقد تم تعزيز الأخذ بنهج ترابطي في تنفيذ العقد، مما يساعد على الحد من مخاطر التدخلات الخاصة بقطاعات معينة التي تقوض بعضها بعضا، ويؤدي إلى تنفيذ خطة عام 2030 بطريقة أكثر كفاءة وشمولية.

11 - وركز العقد على تأمين حصول المزارعين الأسريين على الموارد الطبيعية والمدخلات الإنتاجية والخدمات المصممة خصيصا لإطلاق العنان لإمكاناتهم في تنفيذ ممارسات زراعية قادرة على الصمود وعالية الإنتاجية، تكفل مداخيل أفضل وتسهم في القضاء على الجوع وسوء التغذية وتأمين حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).

12 - ودعم العقد العمليات التي تساعد المزارعين الأسريين على الانتقال من زراعة الكفاف إلى إيجاد فرص لتوليد الدخل (الهدفان 1 و 10 من أهداف التنمية المستدامة) وإظهار إمكاناتهم الخاصة لإيجاد فرص عمل لائقة والتأثير إيجابيا في حركة التنقل بين الأرياف والحضر، ولا سيما بالنسبة للشباب (الهدفان 8 و 9). وبالإضافة إلى ذلك، نتج عن العقد تعزيز التكامل المستدام بين المناطق الحضرية والريفية (الهدف 11) والمنظومات الغذائية القادرة على التكيف مع تغير المناخ والتي تتسم باستدامة أكبر وتحافظ على التنوع البيولوجي والثقافة (الأهداف 2 و 12 إلى 15)؛ وإيصال أصوات المزارعين الأسريين والاعتراف بهم وتهيئة بيئة تمكينية لهم من خلال الحوار المكثف والتوعية وتنمية القدرات (الأهداف 5 و 10 و 16 و 17)؛ وتعزيز منظمات المزارعين الأسريين لتقديم خدمات ريفية شاملة للجميع بما يساهم في التنمية الإقليمية (الأهداف 3 و 4 و 6).

13 - وحقق العقد نجاحا كبيرا فيما يتعلق بالتعاون مع طائفة واسعة من الجهات المعنية لتحديد سياسات وتدابير محددة لدعم الزراعة الأسرية. ويجعله هذا النجاح آلية مناسبة لدعم وضع السياق الفعال للأدوات والمبادئ التوجيهية الدولية لدعم المزارعين الأسريين، مثل إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، والعديد من أدوات السياسة العامة العالمية، بما فيها أدوات لجنة الأمن الغذائي العالمي[5].

14 - ويساعد تنفيذ العقد أيضا على توجيه الأولويات والاحتياجات والرسائل والحلول المحددة الناشئة الرئيسية من المستويين المحلي والوطني لتصبح جزءا من المناقشة العالمية وجدول الأعمال الدولي. ولذلك، فإن عملية التنفيذ تنطوي على حوار ثنائي الاتجاه له أهمية قصوى في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمهيد الطريق لإقامة أوجه التآزر والتعاون مع العمليات والمنتديات الأخرى ذات الصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

15 - وسيدعم مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 ونتائجه المتوقعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 1 و 2. ويوفر العقد آلية فريدة لتنفيذ التوصيات النهائية لمؤتمر القمة، نظرا للحوار الواسع النطاق ثنائي الاتجاه الذي أجري في سياق عملية تنفيذه.

ثالثا - نظرة عامة على فترة السنتين الأولى من عملية التنفيذ

ألف - إنشاء آليات الحوكمة ووضع خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية

16 - في عام 2019، أنشئت لجنة توجيهية دولية، تتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء ومنظمات المزارعين الأسريين[6]، بوصفها الهيئة المسؤولة عن الإشراف على خطة العمل العالمية لعقد الزراعة الأسرية وكفالة تنفيذها على نحو متسق[7]، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إطار أدائهما المشترك لمهام أمانة العقد.

(5) يمكن رؤية مثال على فعالية العقد باعتباره آلية لوضع السياق للأدوات والمبادئ التوجيهية الدولية في الأنشطة المعززة المتبادلة ذات الصلة بتنفيذ *الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر* (منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2015)، التي تؤدي على تعزيز تنمية قدرات منظمات مصائد الأسماك الصغيرة النطاق ومشاركتها في منتديات الحوار بشأن السياسات الوطنية، *والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني* (منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2012). ويمكن تعزيز هذه الروابط الواعدة في عام 2022 في إطار السنة الدولية لمصائد وتربية الأحياء المائية الحرفية.

(6) بالنسبة للفترة 2019-2020، كانت اللجنة التوجيهية الدولية تتألف من إندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي (عضو مناوب)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، والجمهورية الدومينيكية، وسويسرا (عضو مناوب)، وشيلي (عضو مناوب)، وفرنسا (عضو مناوب)، والفلبين، وكندا، وكوستاريكا (الرئاسة)، والكويت (نيابة الرئاسة)، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية (عضو مناوب)، ورابطة المزارعين الآسيويين من أجل التنمية الريفية المستدامة، واتحاد منظمات المزارعين الأسريين في السوق الجنوبية المشتركة الموسعة (COPROFAM)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة "درب الفلاحين" (La Via Campesina)، وشبكة منظمة مزارعي جزر المحيط الهادئ، وشبكة منظمات فلاحي ومزارعي غرب أفريقيا (ROPPA)، ومنظمة المزارعين العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنتدى الريفي العالمي (نيابة الرئاسة).

(7) انظر: www.fao.org/3/ca4672en/ca4672en.pdf.

17 - وتهدف خطة العمل العالمية إلى التعجيل باتخاذ إجراءات جماعية ومتسقة وشاملة لدعم المزارعين الأسريين. وتتضمن سلسلة من التوصيات بشأن الإجراءات الإرشادية والمترابطة التي يتعين اتخاذها على كل المستويات، من العالمي إلى المحلي، ويسترشد في اتخاذها بسبع ركائز عمل يعزز بعضها بعضا:

(أ) الركيزة 1: تهيئة بيئة سياساتية تمكينية لتعزيز الزراعة الأسرية؛

(ب) الركيزة 2 (شاملة): دعم الشباب وكفالة استدامة الزراعة الأسرية على مر الأجيال؛

(ج) الركيزة 3 (شاملة): تعزيز الإنصاف بين الجنسين في الزراعة الأسرية والدور القيادي للمرأة الريفية؛

(د) الركيزة 4: تعزيز منظمات المزارعين الأسريين وقدراتهم على توليد المعرفة وتمثيل المزارعين وتقديم خدمات شاملة للجميع في التسلسل الريفي الحضري المتصل؛

(هـ) الركيزة 5: تحسين الإدماج الاجتماعي الاقتصادي والقدرة على الصمود والرفاهية للمزارعين الأسريين والأسر المعيشية الريفية والمجتمعات المحلية الريفية؛

(و) الركيزة 6: تعزيز استدامة الزراعة الأسرية من أجل منظومات غذائية قادرة على الصمود في مواجهة المناخ؛

(ز) الركيزة 7: تعزيز تعددية أبعاد الزراعة الأسرية لتشجيع الابتكارات الاجتماعية التي تسهم في التنمية الإقليمية والمنظومات الغذائية التي تحمي التنوع البيولوجي والبيئة والثقافة.

18 - وقد قُدمت خطة العمل العالمية بداية في المؤتمر العالمي السادس للمنتدى الريفي العالمي، الذي عقد بشأن موضوع الزراعة الأسرية في ديريو بلباو، إسبانيا، في آذار/مارس 2019، في إطار عملية لوضع خطة للعقد تتسم بالقوة وتعدد أصحاب المصلحة والعمل التشاركي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بمشاركة أكثر من 250 مشاركا من 66 بلدا.

باء - مناسبات افتتاح العقد الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي

19 - في روما، في الفترة من 27 إلى 29 أيار/مايو 2019، حضر مناسبة افتتاح العقد على الصعيد العالمي ما يقرب من 500 مشارك، من بينهم أكثر من 230 ممثلا من 113 دولة عضوا. وتمثلت النتيجة الرئيسية لهذا الحدث في الاعتماد الرسمي لخطة العمل العالمية لتوجيه تنفيذ العقد.

20 - وتم الاحتفال أيضا بافتتاح العقد في نيويورك (15 تموز/يوليه 2019) في مناسبة جانبية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي مقر الأمم المتحدة في جنيف (3 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، مما أتاح فرصا لتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء بشأن الجهود المبذولة لتمهيد الطريق لتنفيذ العقد.

21 - وفي حفل الافتتاح الإقليمي للعقد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في الجمهورية الدومينيكية في الفترة من 25 إلى 27 آب/أغسطس 2019،اتفق المشاركون على إعلان

بافارو[8]، الذي يُتوخى منه تعزيز صياغة ومراجعة خطط العمل الوطنية للزراعة الأسرية على أساس حوارات شاملة للجميع.

22 - وعقدت مناسبة الافتتاح الإقليمي للعقد في آسيا والمحيط الهادئ على الإنترنت في 3 أيلول/سبتمبر 2020 في سياق الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة.

23 - وجمع افتتاح العقد في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة، بالتشاور الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على الإنترنت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصحاب المصلحة المعنيين لتبادل وجهات النظر بشأن إعداد مسودة لخطة عمل إقليمية لتنفيذ العقد.

24 - وتم أيضا افتتاح العقد رسميا في بلدان مختلفة، مما جدد تأكيد الالتزام بزيادة الوعي بدور المزارعين الأسريين وبتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات ذات الصلة.

جيم - تطوير المنتجات العالمية للعقد

25 - تقوم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في إطار أدائهما المشترك لمهام أمانة العقد، بتطوير منتجات عالمية لتقديم الدعم التقني في تصميم وتنفيذ إجراءات واستراتيجيات مصممة خصيصا على المستوى الوطني، بما في ذلك وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية للزراعة الأسرية. وتشمل هذه المنتجات ما يلي:

(أ) إنجاز تحليل ووضع قائمة مرجعية للأطر التشريعية والتنظيمية للزراعة الأسرية لتحسين قدرة صناع السياسات على فهم أطرهم التنظيمية الوطنية وتحديد التشريعات التي تؤثر على الزراعة الأسرية وتسهم في تمكينها؛

(ب) أداة لتنمية القدرات، أو "إطار التعلم"، لمساعدة واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في تصميم وتطوير وتنفيذ واستعراض السياسات والاستثمارات العامة الشاملة للجميع والمتكاملة والمبتكرة والمحددة السياق من أجل دعم الزراعة الأسرية، بواسطة منظور كلي شامل؛

(ج) منهجية للبحث من أجل تحليل دورات السياسات العامة، تهدف إلى توجيه عملية الاختيار والتحليل المنهجي للتجارب الناجحة والدروس المستفادة من السياسات ذات الصلة القائمة طوال المراحل المختلفة من دورة السياسة العامة، التي طبقت بنجاح في توثيق 13 دراسة حالة إفرادية تختلف نطاقاتها الجغرافية والفئات المعنية بها ومجالاتها السياساتية؛

(د) دليل تعليمي للمدربين بشأن تمكين المزارعين ومنظماتهم من خلال إنشاء رأس مال اجتماعي[9]، يُعترف فيه بالدور الأساسي لرأس المال الاجتماعي في إيجاد منظمات سليمة ومستدامة؛

(هـ) دراسة استقصائية عن التحديات التي تواجه المزارعين الأسريين وصغار المنتجين في سياق مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، توفر أداة كمية لدعم جمع وتحليل البيانات والعينات

(8) انظر: www.fao.org/3/ca5896en/ca5896en.pdf.

(9) انظر: www.fao.org/3/cb1423en/CB1423EN.pdf.

الإحصائية الموثوقة لخصائص واحتياجات المزارعين الأسريين، وللاسترشاد بها في عملية وضع السياسات التي تركز على الزراعة الأسرية؛

(و) منبر معارف الزراعية الأسرية[10]، الذي يجمع بين الكيانات لتبادل المعارف والحلول والمبادرات العملية المنحى لدعم الزراعة الأسرية، مما زاد من بروزه خلال فترة السنتين ليصل إلى ما متوسطه 70 000 زائر شهريا ويضم أكثر من 27 000 وثيقة في قاعدة بياناته، بما في ذلك عن طريق تشارك محتواه على وسائل التواصل الاجتماعي وإنشاء شبكة للممارسين في مجال الزراعة الأسرية والإيكولوجيا الزراعية من أجل التواصل وتيسير تبادل المعارف بين الممارسين من مختلف المناطق.

26 - وبالإضافة إلى المساهمات المقدمة على الصعيد العالمي، قدمت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الدعم المباشر إلى 15 بلدا في مناطق متعددة للمساعدة في تعبئة الجهات المعنية وفي وضع واستعراض التشريعات والسياسات ذات الصلة.

دال - العمليات السياساتية الرئيسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

27 - تشمل خطة العمل العالمية وضع خمس خطط عمل إقليمية وسبع خطط عمل دون إقليمية للزراعة الأسرية بحلول عام 2024، تشمل الأولويات والاستراتيجيات والإجراءات الرئيسية المحددة السياق الكفيلة بتعزيز التنفيذ الفعال للعقد. وقد تحققت نتائج هامة خلال فترة السنتين، شملت صياغة خطة عمل إقليمية واحدة (الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)، وثلاث خطط عمل دون إقليمية (وسط أفريقيا وأمريكا الوسطى وجنوب آسيا)، إضافة إلى جهود التعبئة دون الإقليمية التي بذلتها ثلاث منظمات حكومية دولية (رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق الجنوبية المشتركة).

28 - وتقود عمليةَ صياغة مسودة لخطة عمل دون إقليمية لوسط أفريقيا لجنةُ تنسيق مؤلفة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنبر الإقليمي لمنظمات الفلاحين في وسط أفريقيا (PROPAC).

29 - وتقود رابطةُ جنوب آسيا للتعاون الإقليمي عملية صياغة خطة العمل دون الإقليمية لجنوب آسيا، بالتعاون مع اتحاد المزارعين الآسيويين من أجل التنمية الريفية المستدامة، والتحالف التعاوني الدولي في آسيا والمحيط الهادئ، بدعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة.

30 - ووافق وزراء المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى على وضع خطة عمل دون إقليمية للزراعة الأسرية تحت قيادة الأمانة التنفيذية للمجلس، بالتعاون مع برنامج الحوار الإقليمي الريفي وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة.

31 - ووُضعت خطة العمل الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال عملية تشاورية شملت 26 بلدا، وقدمتها منظمة الأغذية والزراعة بمناسبة الافتتاح الإقليمي للعقد.

32 - وجرى حشد 23 من البرلمانات الوطنية، مع حوالي 60 مستشارا برلمانيا وأكثر من 500 برلماني، تم تنظيمها في إطار 25 جبهة برلمانية لمكافحة الجوع وسوء التغذية، وقامت باتخاذ إجراءات في سياق تنفيذ العقد. ووافق البرلمان الأندي على قانون إطاري دون إقليمي لبلدان الأنديز. وأُنشئت شراكات استراتيجية

(10) انظر: http://www.fao.org/family-farming-decade/home/ar/.

مع كل من منظمة الأغذية والزراعة والجبهات البرلمانية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الأطر التنظيمية للزراعة الأسرية في ثلاثة بلدان من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، ولتوفير الدعم التقني لأكثر من 500 برلماني من الجبهات البرلمانية.

هاء - مبادرات الاتصال لزيادة الوعي بالعقد وتعزيز مشاركة المزارعين الأسريين

33 - أدت جهود الاتصال دورا هاما في إبراز العقد في الخطط الوطنية والدولية وفي زيادة الوعي بين عامة الجمهور. وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية موقعا إلكترونيا مخصصا[11] ووضعا خطة عالمية للتوعية بالعقد، مع التركيز على إبراز عمليات خطط العمل الوطنية ووجهات نظر منظمات المزارعين الأسريين.

34 - واستجابة لطلبات هذه المنظمات، جرى اعتماد نهج للاتصال التشاركي يركز على ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: التوعية، وتوجيه المعلومات ذات الصلة إلى المناطق الريفية، وكفالة إسماع أصوات المزارعين الأسريين؛ وبناء قدرات المنظمات على الاتصال؛ وتعزيز خدمات الاتصال الريفية الشاملة للجميع كجزء من سياسات وبرامج الزراعة الأسرية.

35 - ووُضعت خطط للاتصال التشاركي، بما في ذلك حملات إعلامية إقليمية بشأن القضايا ذات الأولوية مثل تأثير كوفيد-19، لمنطقة آسيا (ComDev Asia)[12]، ومنطقة أمريكا اللاتينية (Onda Rural)[13]، ومنطقة أفريقيا (Yenkasa)[14]، بالشراكة مع منظمات المزارعين الأسريين والمنظمات الإعلامية المجتمعية والمؤسسات الريفية.

36 - وجرى في أكثر من 20 بلدا تصميم وتنفيذ حملات للتوعية، وحلقات دراسية شبكية لتبادل المعلومات، ودورات تدريبية، واستراتيجيات اتصال محلية بشأن الزراعة الأسرية، وذلك كجزء من خطط الاتصال التشاركي. وكان الهدف من الحملات الإعلامية الإقليمية تعزيز الدور القيّم للزراعة الأسرية في تحقيق منظومات غذائية مستدامة قادرة على الصمود خلال جائحة كوفيد-19، وإبلاغ المزارعين الأسريين بالتدابير ذات الصلة والجوانب الرئيسية المتعلقة بالسلامة والإنتاج.

37 - وبوجه عام، شملت الحملات الإعلامية الإقليمية الثلاث أكثر من 50 بلدا. وشارك في هذه العملية أكثر من 200 محطة إذاعية و 150 برنامجا إذاعيا/بالبث الصوتي، مع إمكانية الوصول إلى 40 مليون مستمع. وبالإضافة إلى ذلك، شملت جهود الاتصال أكثر من 000 20 مستخدم شهريا عن طريق المواقع الشبكية ووسائل التواصل الاجتماعي.

(11) انظر: http://www.fao.org/family-farming-decade/home/ar/.

(12) انظر: http://comdevasia.org.

(13) انظر: https://ondarural.org.

(14) انظر: https://yenkasa.org.

رابعا - العمليات السياساتية الرئيسية التي حفزها العقد، والنتائج الوطنية

ألف - وضع خطط عمل وطنية للزراعة الأسرية

38 - خطط العمل الوطنية هي أطر سياقية يُتوخى منها تعزيز التعاون بين المؤسسات لدمج قضايا المزارعين الأسريين في السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالقطاعات الغذائية والزراعية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأوسع نطاقا. وهي أداة فعالة في زيادة مستوى الالتزام وكفالة الاتساق والتكامل بين السياسات والتشريعات ذات الصلة على الصعيد الوطني. كما أنها تمثل فرصة لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين لتعبئة الموارد ومواءمة أعمالهم وتعزيزها. ويعد الهدف الطموح المتمثل في إقرار 100 خطة عمل وطنية بحلول عام 2024 هدفا محوريا بالنسبة للعقد.

39 - وخلال فترة السنتين، عملت الحكومات واللجان الوطنية المعنية بالزراعة الأسرية ومنظمات المزارعين الأسريين ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها من الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي معا لتعزيز وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية، في إطار جهود شاملة للجميع أدت إلى إقرار هذه الخطط في ثمانية بلدان، هي: إندونيسيا والبرازيل وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية وغامبيا وكوستاريكا ونيبال.

40 - وأسفرت خطة العمل الوطنية للجمهورية الدومينيكية، التي انطلقت في آب/أغسطس 2019، عن عملية حوار واسعة النطاق شاركت فيها الحكومة ومنظمات المزارعين الأسريين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتعكس الخطة العشرية اعترافا بالدور الاستراتيجي للمزارعين الأسريين في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلد. وتهدف إلى تمكين المزارعين الأسريين عن طريق تهيئة بيئة تمكينية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الحوكمة الإقليمية والحد من الهشاشة البيئية.

41 - وأُقرت خطة العمل الوطنية لغامبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بعد عملية حوار واسعة بين الكيانات الحكومية الوطنية والمحلية ومنظمات المزارعين الأسريين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمستهلكين والمؤسسات الأكاديمية ووكالات التعاون الدولي. ويتمثل الهدف من الخطة العشرية في تهيئة بيئة تمكينية لتحسين سبل العيش وتعزيز الحوكمة الإقليمية والحد من الهشاشة البيئية. وقد شاركت منظمات المزارعين الأسريين واللجنة الوطنية للزراعة الأسرية مشاركة قوية في تصميم الخطة وتنفيذها ورصدها من خلال آليات مؤسسية أُنشئت لهذا الغرض.

42 - وفي إندونيسيا، تشكّل خطة العمل الوطنية التي أُقرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 مرجعا للحكومات المحلية التي تخطط لوضع خطط عمل مصممة خصيصا بحيث تراعي خصائص كل منطقة من مناطق البلد كجزء لا يتجزأ من استراتيجية تنفيذ خطة العمل الوطنية. وتتمثل الأهداف الرئيسية لخطة العمل الوطنية في دعم الأمن الغذائي والنظم الغذائية المتوازنة غذائيا وزيادة الدخل وتحسين سبل العيش للمزارعين الأسريين. وتتضمن الخطة خطوات تنفيذ واضحة، وأهدافا إنمائية قابلة للقياس، ومخصصات تمويلية، وآليات للرصد والتقييم.

43 - وأُقرت خطة العمل الوطنية لبيرو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بموجب مرسوم رئاسي. ونتجت عن عملية متعددة القطاعات، شاركت فيها 12 وزارة التزمت بالعمل معا على تسعة خطوط عمل استراتيجية. وتحدد الخطة، التي تهدف إلى تحقيق التشغيل الفعال، التصنيفات النموذجية للمزارعين الأسريين وتضع

أهدافا ومؤشـــرات وآليات للحوكمة والتنســـيق لتوجيه التنفيذ والرصـــد، إلى جانب جدول زمني محدد جيدا ومخصصات في الميزانية لفترة السنتين الأولى.

44 - وفي بنما، أُقر تشريع خطة العمل الوطنية في آذار/مارس 2020. وتهدف الخطة إلى تحسين سبل عيش المزارعين الأســـريين والحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال نهج متعدد القطاعات وفيما بين مؤسسات الحكومة، تقوده وزارة التنمية الزراعية. وتشمل وضع سياسات وتدابير لتحسين فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والتقنية والمالية. كما أنشئ سجل للزراعة الأسرية بغية تيسير تحديد المزارعين الأسريين.

45 - وفي البرازيل، نشـــرت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والإمدادات الغذائية في شـــهر حزيران/يونيه 2020 "خطة سفرا" للفترة 2021/2020، التي تقدم مجموعة من السياسات المتسقة لدعم الزراعة الأسرية. والهدف من الخطة هو تشجيع الإنتاج المستدام وتعزيز صغار المزارعين الأسريين، مع التركيز على توسيع نطاق الحصول على الائتمانات الريفية.

46 - وفي كوستاريكا، انطلقت خطة العمل الوطنية رسميا في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وهي تقدم تعريفا متفقا عليه للزراعة الأسرية لتيسير الدعم المخصص التصميم والفعال، مع تحديد أهداف واضحة ونتائج متوقعة وركائز عمل استراتيجية. وتستند الخطة إلى تحليل سياقي متين واستعراض مستفيض لأطر العمل القانونية والسياسية ذات الصلة في البلد. وأنشئ هيكل إداري لتحديد الكيانات المسؤولة عن التنفيذ، وآليات التنسيق، والشركاء الرئيسيين ووظائفهم، وآليات الرصد والتقييم.

47 - وفي نيبال، أنشئت لجنة توجيهية وطنية معنية بالعقد، تضم الوزارات ذات الصلة والمؤسسات البحثية وشـــبكات المزارعين والاتحادات التعاونية على الصـــعيد الوطني. وعقد حوار تشـــاركي لتحديد الاحتياجات والأهداف والأنشـــطة ذات الأولوية. وتتضـــمن خطة العمل الوطنية للفترة 2020-2028 نتائج محددة السياق ومخصصات في الميزانية.

48 - وأحرزت أربعة بلدان إضافية، هي بوركينا فاسو وسيراليون والفلبين ومدغشقر، تقدما نحو وضع خطط عمل وطنية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت هذه البلدان قد بلغت مراحل متقدمة من عملية الصياغة. وأحرز 33 بلدا آخر تقدما في تعبئة الجهات الفاعلة لصياغة هذه الخطط[15].

باء - عمل اللجان الوطنية المعنية بالزراعة الأســرية وغيرها من منتديات أصــحاب المصــلحة المتعددين المعنية بالحوار بشأن السياسات

49 - ينبغي أن تقوم الحكومات بوضـــع خطط العمل الوطنية في إطار الحوار مع أصـــحاب المصـــلحة الوطنيين المعنيين. وتحقيقا لتلك الغاية، يؤدي العقد دور مبادرة للشـــراكة العالمية على مســـتويات متعددة. فهو يدعم ويعزز مشاركة جميع الجهات الفاعلة والتعاون مع طائفة واسعة من الجهات المعنية، ولا سيما المزارعين الأسريين، لكفالة تمكينهم وزيادة قدراتهم، وتحقيق عمليات تتسم بالكفاءة ونتائج فعالة وتأثير مستدام.

(15) إسبانيا، وإسواتيني، وإكوادور، وأوغندا، وباراغواي، والبرتغال، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلفادور، والسنغال، وغابون، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، والمكسيك، والنيجر، ونيجيريا، والهند، وهندوراس، واليابان.

50 - وشاركت جهات معنية مختلف بصورة منتظمة في عمليات العقد المتعلقة بالحوار بشأن السياسات من خلال اللجان الوطنية المعنية بالزراعة الأسرية. وعموما، هناك 570 1 منظمة للمزارعين الأسريين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة والمؤسسات الأكاديمية التي تنضوي تحت اللجان الوطنية. ومن بين هذه المنظمات، شاركت 925 منظمة واتحادا للمزارعين الأسريين بشكل مباشر في هذه اللجان، وشكلت أساسا متينا جدا لتنفيذ العقد على الصعيد القطري.

51 - وقد عملت اللجان الوطنية الـ 45 وغيرها من المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة ومنظمات المزارعين الأسريين بنشاط واضح. وتم حشد الجهات صاحبة المصلحة من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة التي شكلت خطة عمل مكثفة، شملت ما يلي: عقد الاجتماعات وحلقات العمل والحملات الإعلامية بشأن العقد، لإعلام وإشراك المجتمع المدني ومنظمات المزارعين الأسريين والمؤسسات العامة ووكالات التعاون؛ ووضع خريطة طريق ومنهجية مشتركتين لوضع خطط العمل الوطنية؛ وتنظيم منتديات الحوار بشأن السياسة العامة والمشاورات مع الجهات المعنية لصياغة الخطط.

جيم - التحديات التي يطرحها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والإمكانات التي ينطوي عليها العقد في مجال النهوض بجهود التصدي للجائحة

52 - أدى انتشار كوفيد-19 وما اتصل به من تدابير لاحتواء انتقال العدوى إلى تفاقم نقاط الضعف الهيكلية القائمة وأوجه عدم المساواة في المنظومات الغذائية، وإلى بروز تحديات غير متوقعة للمزارعين الأسريين. وأدى انخفاض فرص الوصول إلى الأسواق بسبب القيود المفروضة على الحركة، ومسألة الحفاظ على المنتجات القابلة للتلف، والتغيرات في سلوك المستهلكين، وإغلاق أسواق المزارعين وغيرها من قنوات التسويق، مثل المدارس والمقاصف والأعمال التجارية الصغيرة في المناطق المجاورة، إلى انخفاض الدخل الأسري، مما يشكل تحديا لقدرات المزارعين ويعرضهم لاتخاذ قرار صعب بشأن ما إذا كان بإمكانهم الاستمرار في الإنتاج[16].

53 - وفي النصف الأول من عام 2020، تباطأ تنفيذ العقد على جميع المستويات، نظرا لضرورة إعادة توجيه العمل وقنوات التنفيذ والاتصال. وواجهت منظمات المزارعين الأسريين صعوبات في البقاء على تواصل مع أعضائها لتنظيمهم والنهوض بالحوارات المتعلقة بالسياسة العامة وتوفير ما يلزم من معلومات ودعم تقني. وعلاوة على ذلك، أدى التحول في الأولويات لمعالجة الآثار المباشرة للجائحة، والتدابير المتخذة في هذا الصدد، إلى تناقص الالتزام بأنشطة العقد من حيث الإجراءات والموارد.

54 - وأدت منظمات المزارعين الأسريين دورا رئيسيا في دعم المزارعين الأسريين. فقد أنشأت شبكات للتضامن في سياقات لا يتوافر فيها ما يكفي من خطط الحماية الاجتماعية؛ وزودت المزارعين الأسريين بالمعلومات ذات الصلة لمنع إصابتهم بكوفيد-19 أو نقل العدوى؛ ووضعت مبادرات بديلة في مجال اللوجستيات وتوزيع الأغذية تربط المنتجين مباشرة بالمستهلكين؛ وطبقت تكنولوجيات جديدة، منها بوجه خاص أدوات التجارة الإلكترونية، لزيادة الوصول إلى الأسواق الموثوقة والمجزية إلى أقصى حد؛ وقامت

(16) انظر: www.fao.org/3/cb0417en/CB0417EN.pdf.

بالدعوة من أجل الجهود الحكومية للاستجابة لحالات الطوارئ وتخصيص الموارد وإحداث تغييرات سياساتية على المدى الطويل[17].

55 - وعلى الصعيد القطري، لعبت اللجان دورا هاما في جمع المعلومات المحلية، والإبلاغ عنها وتشاركها مع السلطات المحلية والوطنية، واقتراح استراتيجيات لتصميم وتنفيذ تدابير الطوارئ.

56 - ثم حظي تنفيذ العقد بزخم جديد في النصف الثاني من عام 2020، مع ظهور فرص جديدة لتوسيع نطاق الأنشطة. وأثبتت خطة العمل العالمية أنها إطار يصلح استخدامه في معالجة آثار الجائحة على المزارعين الأسريين، إذ أنها وفرت إجراءات إرشادية رئيسية للتخفيف من الآثار الفورية (مع تركيز الركائز 2 إلى 6 على تعزيز قدرة المزارعين الأسريين الذين يواجهون الأزمة على الصمود في المجال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) وتجديد الاقتصادات والمجتمعات الريفية على المدى المتوسط (مع تركيز الركيزتين 1 و 7 على المنظومات الغذائية المحلية وتعزيز الفرص الاقتصادية وحلول السوق المبتكرة).

57 - واستؤنفت عملية وضع خطط العمل الوطنية في إطار جهود التصدي لكوفيد-19 والمناقشات الجارية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمنظومات الغذائية المستدامة والتحدي الذي يطرحه تغير المناخ. وفي بلدان مختلفة، استفادت العمليات المتصلة بالعقد من الدور البالغ الأهمية للزراعة الأسرية في تغذية المجتمعات المحلية والمدن خلال أسوأ فترة من تفشي الجائحة، وبنت على ذلك الدور. وتجدد الالتزام بإدراج تدابير الطوارئ المتصلة بكوفيد-19 في الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الوطنية، ولكن أيضا بإدراج المزارعين الأسريين كجهات فاعلة رئيسية في استراتيجيات الإنعاش المتوسطة الأجل. وينعكس ذلك الالتزام بشكل واضح في سن واعتماد 85 من القوانين والسياسات العامة واللوائح خلال فترة السنتين، ركز معظمها على التخفيف من تأثيرات كوفيد-19 على المزارعين الأسريين وعلى تعزيز النهج التي تركز على الزراعة الأسرية لمعالجة المسائل المتصلة بالمنظومة الغذائية.

خامسا - تقييم النتائج الوطنية الرئيسية فيما يتعلق بأهداف ومؤشرات خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

58 - تتضمن خطة العمل العالمية النتائج والنواتج والإجراءات الإرشادية ذات الصلة التي تنطوي عليها كل ركيزة من ركائز عملها السبعة، ومؤشرات تتدرج ضمن كل نتيجة لرصد التقدم العام المحرز نحو تحقيق الغايات النهائية للعقد. كما حُدِّدت لكل مؤشر أهداف لفترات السنتين (مراحل الإنجاز التي ينبغي بلوغها بحلول عام 2021).

59 - وعموما، يظهر تقييم النتائج على الصعيد الوطني مقابل أهداف فترة السنتين نتائج إيجابية للغاية، إذ تم بالفعل تحقيق 29 هدفا من أصل 37. وبالإضافة إلى ذلك، تمضي عملية التنفيذ بكاملها على المسار الصحيح بالنسبة لما مجموعه 20 نتيجة من أصل 28 من نتائج الخطة.

(17) انظر: www.fao.org/3/ca9846en/CA9846EN.pdf.

60 - كما قورنت مؤشرات الخطة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لتحديد الارتباطات والمساهمات القابلة للقياس في التقدم المحرز في تحقيق غايات محددة من أهداف التنمية المستدامة.

ألف - الركيزة 1: تهيئة بيئة سياساتية تمكينية لتعزيز الزراعة الأسرية

61 - تشكل البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التمكينية شرطا أساسيا ضروريا لتعزيز الزراعة الأسرية، لأنها توفر إطارا لاستراتيجيات وتدخلات محددة مصممة خصيصا لمجموعات الزراعة الأسرية التي تواجه حقائق اجتماعية واقتصادية وبيئية خاصة. وإلى جانب وضع خطط العمل الوطنية وجهود التعبئة دون الإقليمية التي يبذلها كل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق الجنوبية المشتركة (النتيجة 1-4 من خطة العمل العالمية)، أُنجز الكثير على الصعيد الوطني، بما في ذلك تحقيق خمس غايات من أصل ست غايات لفترة السنتين حُددت لعام 2021 في إطار الركيزة 1.

62 - ففي 22 بلدا، سجلت زيادة في توافر البيانات المتعلقة بالزراعة الأسرية وإمكانية الوصول إليها وجودتها واستخدامها (النتيجة 1-1)، وفي 29 بلدا، وضعت أطر قانونية أو جرى استعراض الأطر القائمة من خلال إدراج معايير محددة السياق للاعتراف بالمزارعين الأسريين/استهدافهم (النتيجة 1-4). وتشكل هذه الإنجازات خطوات هامة نحو التحول في السياسات العامة إلى دعم تكييف التدخلات لمعالجة خصوصيات الزراعة الأسرية.

63 - ونظرا للارتباطات المحددة بين مؤشرات خطة العمل العالمية وغايات أهداف التنمية المستدامة، أسهمت العمليات والنتائج بشكل مباشر في زيادة توافر بيانات مصنفة عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة (الغاية 17-18 من أهداف التنمية المستدامة)، ووضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، وتدعم بناء القدرات الإحصائية (الغاية 17-19).

64 - وتتطلب التدخلات الفعالة لتنشيط الزراعة الأسرية سياسات وبرامج متكاملة متعددة القطاعات. وفي ثمانية بلدان، وضعت استراتيجيات فعالة لزيادة الاتساق في تنفيذ السياسات (النتيجة 1-4). وعلى وجه الخصوص، جرى وضع أو تحسين آليات التنسيق بين القطاعات والمؤسسات الحكومية في 18 بلدا (النتيجة 1-3). وفي الوقت نفسه، سجلت في 38 بلدا زيادة في مستوى الالتزام وفي القدرات فيما يتعلق باعتماد سياسات شاملة، ترجم معظمها إلى توفير الموارد الكافية، وزيادة الاعتراف بالزراعة الأسرية في خطط وضع السياسات وزيادة التركيز على الزراعة الأسرية في تلك الخطط.

65 - وساهمت النتائج إسهاما كبيرا في تعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة (الغاية 17-14 ضمن أهداف التنمية المستدامة)؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة (الغاية 16-6)؛ وكفالة حشد موارد كبيرة لتوفير ما يكفي من وسائل التنفيذ التي يمكن التنبؤ بها (الغاية 1-أ)؛ ووضع أطر سياساتية سليمة من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر (الغاية 1-ب).

66 - وعموما، قامت 66 دولة عضوا بوضع آليات للتنسيق والمساءلة الشاملة للجميع أو قامت بتعزيز القائم منها، وشمل ذلك اللجان الوطنية المعنية بالزراعة الأسرية وغيرها من منتديات أصحاب المصلحة المتعددين المعنية بالحوار بشأن السياسات (النتيجة 1-3). ويسهم هذا الجهد أيضا في كفالة اتخاذ القرارات على نحو ملبٍّ للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (الغاية 16-7) وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتبادل المعارف والموارد (الغاية 17-16).

باء - الركيزة 2 (شاملة): دعم الشباب وكفالة استدامة الزراعة الأسرية على مر الأجيال

67 - يشكل دخول الشباب ميدان الزراعة المحرك الرئيسي لانتعاش المناطق الريفية وقدرتها التنافسية في الزراعة. وقد تركزت إجراءات كثيرة اتخذت في إطار تنفيذ العقد على استراتيجيات مبتكرة لكفالة استدامة الزراعة الأسرية على مدى الأجيال مع تمكين الشباب باعتبارهم فاعلين رئيسيين في التنمية في المناطق الريفية. وفي إطار التصدي للجائحة، مهد التعجيل بالبحث عن حلول رقمية مبتكرة لربط المنتجين بالمستهلكين الطريق أمام إعطاء دور أكبر للابتكارات التي يقودها الشباب وفتح فرصا سوقية جديدة للمزارعين الأسريين، مما أسفر عن تحقيق ثلاث غايات من أصل خمس غايات لفترة السنتين في إطار الركيزة 2.

68 - وأُنجز الكثير لتحسين المشاركة النشطة للشباب في الاقتصاد الريفي وحصولهم على الموارد والخدمات الإنتاجية: فقد وضعت 60 دولة عضوا استراتيجيات وإجراءات تهدف إلى توفير فرص عمل لائقة للشباب في الأرياف (النتيجتان 2-1 و 2-4)، فيما قامت 20 دولة بوضع أو استعراض أطر قانونية لتحسين حقوق الشباب وفرص وصولهم إلى الموارد الطبيعية والأصول المنتجة والأسواق (النتيجة 2-2).

69 - وساهمت هذه الجهود إسهاما كبيرا في إحراز تقدم في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما توفير فرص العمل اللائق والعمالة (الغايات 8-3 و 8-5 و 8-6) والخدمات المالية للجميع (الغاية 8-10)، إضافة إلى تساوي الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية والأراضي وغيرها من أشكال الملكية والميراث والموارد الطبيعية (الغاية 1-4).

70 - وأحرز تقدم في تصميم استراتيجيات لتحسين معدل دوران الأجيال في الزراعة الأسرية (النتيجة 2-3)، إذ قامت 15 دولة عضوا بوضع أو استعراض أطرها القانونية لتشمل أحكاما قانونية محددة في هذا الصدد.

71 - ويمكن إيلاء اهتمام إضافي لتحسين قدرة المزارعين الأسريين الشباب على الابتكار لربط المعارف المحلية بالحلول الجديدة (النتيجة 2-4). ونفذت في 34 بلدا برامج لتنمية القدرات لدعم شباب الريف في تنمية إمكاناتهم في مجال الابتكار، قام بتنفيذ معظمها منظمات المزارعين الأسريين، مما أسهم مباشرة في تحقيق المساواة في فرص حصول الجميع على التعليم التقني والمهني والتعليم فوق الثانوي (الغاية 4-3) وعلى المهارات المناسبة للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة (الغاية 4-4).

جيم - الركيزة 3 (شاملة): تعزيز الإنصاف بين الجنسين في الزراعة الأسرية والدور القيادي للمرأة الريفية

72 - تشكل المرأة في المتوسط ما يقرب من نصف القوة العاملة الزراعية العالمية. وهي تشارك في أنشطة داخل المزرعة وخارجها، وتؤدي دورا مركزيا في إدارة الموارد الطبيعية وإنتاج الأغذية وتجهيزها وحفظها وتسويقها. وعلى الرغم من إسهام المزارعات الضخم، فإنهن ما زلن أكثر تأثرا بالفقر والإقصاء الاجتماعي وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية مقارنة بالرجال.

73 - وتستلزم هذه التحديات وضع سياسات شاملة ومكرسة تراعي على نحو الواجب الأدوار المتعددة التي تؤديها المرأة في الزراعة الأسرية لتعزيز مركزها في المجتمعات الريفية. وفي إطار تنفيذ العقد، دعم

العديد من العمليات والإجراءات المشاركة النشطة للمرأة الريفية في الزراعة الأسرية والاقتصادات الريفية، مما أدى إلى تحقيق أربع من أصل ست غايات لفترة السنتين في إطار الركيزة 3.

74 - واتخذت إجراءات في 39 بلدا للتعجيل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية اقتصاديا (النتيجة 3-3). وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحسين المؤسسات والاستراتيجيات الرامية إلى توفير فرص عمل ريفية لائقة للمرأة في 31 بلدا (النتيجة 3-1). وعلاوة على ذلك، جرى وضع أو استعراض أطر قانونية في 20 بلدا لتحسين حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية والأصول الإنتاجية الأخرى والمعلومات والبنية التحتية والخدمات والأسواق (النتيجة 3-2).

75 - وساهمت النتائج في إحراز تقدم بشأن غايات متعددة من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك السياسات والتشريعات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (الغاية 5-ج)، وكذلك الغايات 1-4 و 3-8 و 5-8 و 10-8.

76 - وينبغي تكريس جهود إضافية لتحسين المهارات التقنية ومهارات الدعوة والقيادة لدى المزارعات ومنظماتهن، وبالتالي تعزيز المشاركة في المنظمات وفي عمليات صنع السياسات. وجرى وضع وتنفيذ برامج لتنمية القدرات تركز تحديدا على دعم المزارعات (النتيجة 3-3) في 32 بلدا، بينما نُفذت في 23 بلدا برامج ومبادرات للتعجيل بتبادل المعارف من أجل تمكين المرأة الريفية (النتيجة 3-5).

77 - وعموما، أسهمت الجهود في تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة (الغاية 5-ب من أهداف التنمية المستدامة)، وكذلك الغايتان 3-4 و 4-4.

78 - وفي 10 بلدان، اتخذت إجراءات محددة لتحسين الحماية من العنف الجنساني في المناطق الريفية (النتيجة 3-4)، مما يسهم بشكل مباشر في إحراز تقدم نحو القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص (الغاية 5-2) وجميع الممارسات الضارة التي تؤثر على النساء والفتيات (الغاية 5-3).

دال - الركيزة 4: تعزيز منظمات المزارعين الأسريين وقدراتهم على توليد المعرفة وتمثيل المزارعين وتقديم خدمات شاملة للجميع في التسلسل الريفي الحضري المتصل

79 - عندما ينظم المزارعون صفوفهم، فإنهم يحققون نتائج أفضل مع الحد من أوجه عدم المساواة من خلال إيجاد حلول أطول أمدا. ويتجلى الاعتراف بالدور الهام الذي تؤديه منظمات المزارعين الأسريين من خلال روح الالتزام الكبيرة في إطار العقد والإجراءات العديدة التي اتخذت لتعزيز حوكمة هذه المنظمات وقدراتها التنظيمية. وقد كانت هذه المنظمات أكثر قدرة على خدمة أعضائها ومجتمعاتها المحلية، مما أسفر عن تحقيق خمس غايات من أصل ست غايات لفترة السنتين في إطار الركيزة 4.

80 - فقد وضعت إجراءات واستراتيجيات في 36 بلدا لتعزيز هذه المنظمات، بما في ذلك دورها والاعتراف الذي تحصل عليه (النتيجة 4-1). وكان تيسير العمل الجماعي (النتيجة 4-3) محور التدخلات في 17 بلدا، وفي حين انصبّ التركيز في 22 بلدا على زيادة تولي الشباب والنساء أدوارا قيادية داخل هياكلها (النتيجة 4-1). وأدت هذه الإجراءات إلى مساهمات إيجابية في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة (الهدف 5-5 من أهداف التنمية المستدامة) وفي الغاية 16-7.

81 - وتؤدي منظمات المزارعين الأسريين دورا هاما في تعزيز قدرات أعضائها في ممارسات الإنتاج والتجهيز القادرة على الصمود والمستدامة، ومهارات تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال، والمشاركة في عمليات صنع السياسات، والوصول إلى الأسواق. ففي 26 بلدا، أولي اهتمام خاص لزيادة قدرات المنظمات في المجال التقني وفي مجال تقديم الخدمات. وفي الوقت نفسه، تم تطوير أو تعزيز المدارس التي يقودها المزارعون والتي تشجع الممارسات المستدامة في 11 بلدا (النتيجة 4-2).

82 - وأبرزت جائحة كوفيد-19 الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير الوصول إلى المعارف وربط المنتجين بالأسواق؛ وفي تحسين القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ من خلال نظم الإنذار المبكر المجتمعية؛ ودعم الخدمات الاستشارية التي يقودها المزارعون من أجل الابتكار الشامل للجميع.

83 - وقد عززت خطط الاتصال التشاركية والحملات الإعلامية الإقليمية الثلاث (انظر الفقرة 35) من فرص إقامة الشراكات مع شبكات وسائل الإعلام المجتمعية والمحطات الإذاعية الريفية وتبسيط الاتصالات بوصفها بعدا رئيسيا لخطط العمل الوطنية. فهي تشكل مساهمة بارزة في تحسين قدرات وخدمات المزارعين الأسريين ومنظماتهم في مجالي الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (النتيجة 4-4) وكفالة إسماع أصواتهم. وعلاوة على ذلك، نفذت في 20 بلدا إجراءات محددة لوضع استراتيجيات ومنتديات لتحسين قدرات المزارعين الأسريين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هاء - الركيزة 5: تحسين الإدماج الاجتماعي الاقتصادي والقدرة على الصمود والرفاهية للمزارعين الأسريين والأسر المعيشية الريفية والمجتمعات المحلية الريفية

84 - المزارعون الأسريون هم من بين الأكثر تضررا من مواطن الفقر والهشاشة، وهم يواجهون مستويات عالية من المخاطر الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وقد زادت الجائحة من هشاشتهم. لذلك، اتخذت دول أعضاء عديدة تدابير عاجلة للحفاظ على صحة المزارعين الأسريين وعلى سلامة وجودة إنتاجهم، واعتمدت تدابير تخفيفية تضمن حصول المزارعين على السلع الأساسية وسبل العيش.

85 - وينعكس هذا الجهد بشكل واضح في النتائج الإيجابية التي تحققت في تحسين مستويات المعيشة والحد من هشاشة المزارعين من خلال الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات والمنافع العامة، إضافة إلى تنمية قدرات المزارعين الأسريين. وقد تحققت جميع غايات فترة السنتين البالغ عددها أربع غايات في إطار الركيزة 5 بنهاية عام 2020.

86 - وقامت 27 دولة عضوا بتحسين الأحكام المتصلة بالحماية الاجتماعية والخدمات الاستشارية والمالية المقدمة إلى المزارعين الأسريين (النتيجة 5-1)؛ وقامت 45 دولة عضوا بوضع أو تنقيح استراتيجياتها أو سياساتها أو لوائحها لتحسين قدرة المزارعين على الوصول إلى الخدمات والتكنولوجيات والبنية التحتية والأسواق والموارد الطبيعية والسيطرة عليها (النتيجة 5-2)؛ وقامت 34 دولة عضوا بوضع وتنفيذ أحكام محددة لتيسير وتعزيز وصول المزارعين إلى الأسواق (النتيجة 5-4)؛ وقامت 29 دولة عضوا بوضع استراتيجيات وتنفيذ استثمارات وبذل جهود لتنمية القدرات تهدف إلى الحد من أوجه الهشاشة وجعل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة (النتيجة 5-3).

87 - وساهمت النتائج في إحراز تقدم بشأن غايات متعددة من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يلي: الحد من هشاشة أشد الفئات حرمانا (الغاية 1-5)؛ ومضاعفة إنتاجية ودخل صغار منتجي الأغذية من خلال ضمان حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق (الغاية 2-3)؛ وتنفيذ ممارسات زراعية مرنة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، مع تعزيز القدرة على التكيّف (الغاية 2-4)؛ وتعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة (الغاية 12-7)؛ وتوفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق (الغاية 14-ب)، وكذلك الغايتان 1-4 و 1-ب.

واو - الركيزة 6: تعزيز استدامة الزراعة الأسرية من أجل منظومات غذائية قادرة على الصمود في مواجهة المناخ

88 - لدى المزارعين الأسريين القدرة على الدفع بعملية الانتقال نحو منظومات غذائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ إذا ما تم دعمهم من خلال نهج متكامل يعالج في الوقت نفسه قضايا الإنتاج والتجهيز والتوزيع والاستهلاك. ونتيجة للإجراءات الشاملة المتخذة خلال العقد، تم تحقيق جميع غايات فترة السنتين في إطار الركيزة 6.

89 - فقد قامت 36 دولة عضوا بوضع أو تحسين استراتيجياتها وسياساتها الرامية إلى تأمين الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام للمزارعين الأسريين (النتيجة 6-1). وفي الوقت نفسه، اتخذت 29 دولة عضوا إجراءات محددة لتنفيذ استراتيجيات وأنشطة شاملة لإدارة المخاطر (النتيجة 6-2)، ولا سيما من خلال بذل جهود مصممة خصيصا لبناء القدرات تستهدف المزارعين الأسريين ومنظماتهم.

90 - ويعتمد تحقيق منظومات غذائية قادرة على الصمود ومستدامة على تهيئة بيئة سوقية شاملة للجميع لصالح المزارعين الأسريين من أجل توفير أغذية متنوعة ومغذية. واتخذت 20 دولة عضوا إجراءات لتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق (النتيجة 6-3)، بما في ذلك فيما يتعلق بالسياسات والاستثمارات والبنى التحتية. وعززت الإجراءات الأسواق المحلية، التي أدت دورا في كفالة الأمن الغذائي أثناء الجائحة، مما مهد الطريق أمام العقد ليكون في وضع أفضل فيما يتعلق بالخطط الوطنية. وجرى في 15 بلدا تصميم الترتيبات والبرامج والأنظمة المؤسسية الداعمة لشمولية وكفاءة الزراعة الأسرية في سلاسل القيمة القائمة (النتيجة 6-4).

91 - وساهمت النتائج في إحراز تقدم بشأن غايات متعددة من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يلي: زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق (الغاية 9-3)؛ وتحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية (الغاية 12-2)؛ وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني (الغاية 13-2)؛ وتعزيز مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ (الغاية 13-ب)؛ وضمان حفظ وإصلاح النظم الإيكولوجية وخدماتها وضمان استخدامها على نحو مستدام (الغاية 15-1)؛ وحشد الموارد من جميع المصادر بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً (الغاية 15-أ)، وكذلك الغايتان 2-3 و 2-4.

زاي - الركيزة 7: تعزيز تعددية أبعاد الزراعة الأسرية لتشجيع الابتكارات الاجتماعية التي تسهم في التنمية الإقليمية والمنظومات الغذائية التي تحمي التنوع البيولوجي والبيئة والثقافة

92 - إن دعم ما تتسم به الزراعة الأسرية من طابع معقّد ومن تعددية في الأبعاد يسهم في تعزيز النمو المحلي، والحفاظ على تنوع النظم الإيكولوجية، والموارد الجينية، والثقافة والحياة، مع التركيز على التنمية الإقليمية التي محورها الطابع الابتكاري للزراعة الأسرية. ونتيجة للعمليات والإجراءات العديدة التي نفذت لتعزيز تعددية أبعاد الزراعة الأسرية، تحققت غايتان من غايات فترة السنتين الثلاث في إطار الركيزة 7.

93 - فقد قامت 17 دولة عضوا بوضع أو استعراض استراتيجياتها الرامية إلى زيادة الممارسات الزراعية المستدامة (بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية) وأوجه التآزر بين الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، وكذلك تعزيز توفير المزارعين الأسريين لخدمات النظم الإيكولوجية (النتيجة 7-1). وتستفيد هذه الاستراتيجيات من الزراعة الأسرية لتمكين الإدارة الدينامية للموارد الجينية ونظم الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والمرونة في استخدام الموارد.

94 - وتم تسليط الضوء على الدور البارز الذي أدّاه المزارعون الأسريون في ضمان الأمن الغذائي داخل مجتمعاتهم المحلية وفي التسلسل الريفي الحضري المتصل في ظل جائحة كوفيد-19. وأدى تنفيذ العقد إلى تنفيذ عمليات في 27 بلدا لوضع أو استعراض الترتيبات المؤسسية والأطر القانونية لتحسين إمكانية وصول المزارعين إلى الخدمات والموارد والأسواق بغية تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية (النتيجة 7-2). وعلاوة على ذلك، قامت 20 دولة عضوا بوضع وتنفيذ استراتيجيات تركز على تعزيز الفرص الاقتصادية المبتكرة وحلول السوق القائمة على تعددية وظائف الزراعة الأسرية (النتيجة 7-3).

95 - وترتبط العمليات والنتائج بتحقيق غايات متعددة من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يلي: الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية (الغاية 2-5)؛ وإدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، على الصعيدين الوطني والمحلي (الغاية 15-9)؛ وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي (الغاية 11-4)؛ ودعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية (الغاية 11-أ)؛ ووضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة (الغاية 12-ب).

سادسا - الاستنتاجات والآفاق المستقبلية

ألف - الدروس المستفادة والنتائج الرئيسية

96 - **لقد غذى العقد عملية حوار قوية في مجال السياسات دعما للزراعة الأسرية، مع تنظيم العديد من المناسبات والمبادرات ذات الصلة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وبذلت العديد من الجهات الفاعلة ذات الصلة في جميع أنحاء العالم جهودا حثيثة بهدف تنفيذ العقد، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الأطر القانونية ووضع السياسات دعما للزراعة الأسرية.**

97 - واضطلعت منظمات المزارعين الأسريين واللجان الوطنية المعنية بالزراعة الأسرية وغيرها من منتديات أصحاب المصلحة المتعددين المعنية بالحوار بشأن السياسات بدور حاسم في تعزيز وتصميم وتنفيذ خطط العمل والأطر القانونية الوطنية لدعم المزارعين الأسريين، وساهمت بقوة في توجيه المقترحات من الميدان إلى الحكومات.

98 - وكانت مجالات السياسات الرئيسية التي عولجت هي تلك المتصلة بوضع وتنفيذ أطر متسقة ومتكاملة لاستهداف الزراعة الأسرية ودعمها بشكل شامل، إضافة إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-19 وإشراك المزارعين الأسريين في استراتيجيات الإنعاش.

99 - وجرت أيضا على نطاق واسع معالجة الحاجة الملحة إلى إيجاد فرص عمل للشباب وكفالة استدامة الزراعة الأسرية على مر الأجيال، إلى جانب الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين في المناطق الريفية، وذلك من خلال إدراج أحكام محددة في إطار خطط العمل الوطنية ووضع العديد من العمليات التي تهدف إلى استعراض وتطوير السياسات والأنشطة ذات الصلة.

100 - وكان هناك اهتمام متزايد بتركيز السياسات والتدخلات على زيادة إنتاجية المزارعين الأسريين مع معالجة آثار تغير المناخ والتدهور البيئي، مع التركيز على المجالات التالية: تعزيز فرص الحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية والأدوات المالية؛ وتنويع سلاسل القيمة وتعزيز فرص الأسواق الجديدة؛ وتعزيز قدرات منظمات المزارعين الأسريين والتعاونيات في مجال تقديم الخدمات وفي العمل الجماعي؛ وتعزيز الابتكار في المناطق الريفية، بما في ذلك من خلال الرقمنة.

101 - وتؤكد العمليات التي أطلقت على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الحكومية الدولية في تنفيذ العقد. وخلال فترة السنتين، دعمت هذه الكيانات العمليات الوطنية. وشملت مساهماتها تحديد المتطلبات والمعايير المشتركة ووضع بارامترات مرنة ومحددة السياق للمساعدة في تحديد المزارعين الأسريين على الصعيد الوطني؛ ووضع أطر ومبادئ توجيهية في مجال السياسات لدعم صياغة السياسات الوطنية؛ والالتزام بالتقدم في مجالات السياسات ذات الأولوية، بما في ذلك عن طريق وضع برامج ومشاريع مشتركة وتبادلات مركزة بشأن المواضيع ذات الأولوية.

باء - التوصيات والمجالات ذات الأولوية للعمل في المستقبل

102 - ينبغي للدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تجدد جهودها المبذولة لتشجيع الالتزامات المعززة وترجمتها بفعالية إلى حوار أكثر فعالية بشأن السياسات، وكذلك توفير الموارد الكافية لتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج.

103 - وعلى الصعيد المؤسسي، ينبغي الترويج لوضع استراتيجية واضحة لدعم الزراعة الأسرية، يتم الاتفاق عليها بين مختلف الكيانات الحكومية، إلى جانب التنسيق المتعدد القطاعات لتحسين أوجه التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة ومجالات السياسات. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تيسر تفعيل الآليات والنهج المتسقة لتحقيق أهداف العقد المترابطة على مستوى كامل المنظومة الغذائية.

104 - ومن الأهمية بمكان استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار في مجال السياسات، وإنشاء عمليات ومنتديات للجهات المتعددة صاحبة المصلحة من القاعدة إلى القمة تكون شاملة للجميع،

بما في ذلك اللجان الوطنية للزراعة الأسرية، مع بذل جهود مشتركة لإدماج النساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة على نحو أفضل، إضافة إلى الفئات المعنية الأخرى التي لديها القدرة على الاضطلاع بدور أساسي في تنفيذ العقد.

105 - ويجب تعزيز السياسات والأطر التي وضعت بالفعل في سياق العقد وتوسيع نطاقها. ويجب تحديد وسائل مبتكرة لزيادة التوعية بها، وكفالة استيعابها على نطاق واسع، وحل الاختناقات في القدرات التشغيلية. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على حوار راسخ ومستمر مع منظمات المزارعين الأسريين من أجل كفالة تحديد الحلول التي تلبي احتياجات المزارعين الأسريين على نحو فعال وتطبيقها.

106 - وينبغي تعبئة موارد مالية إضافية لتنفيذ العقد على نحو كاف، بما في ذلك إدراج بنود محددة في الميزانيات. وينبغي تشجيع التآزر والتعاون فيما بين الشركاء (بما في ذلك البلدان المانحة والمنظمات الدولية ووكالات التنمية)، وينبغي تعزيز الشراكات المبتكرة والمنصفة بين القطاعين العام والخاص.

107 - ويوصى بوضع استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بغية توسيع مجالات العمل ذات الأولوية في إطار الركائز؛ وتعزيز أوجه التآزر بين المبادرات الجارية ذات الصلة بالعقد التي تضطلع بها المنظمتان؛ وتوفير إطار لدعم وضع خطط العمل الوطنية والمنتجات العالمية ذات الصلة في مجال الدعم التقني؛ وتحديد المشاريع استنادا إلى مطالب البلدان وفي ضوء الحوار مع منظمات المزارعين الأسرية.

108 - وينبغي التصدي على وجه السرعة للآثار المباشرة لجائحة كوفيد-19 على الزراعة الأسرية (بما في ذلك ما يتعلق بالسيولة والوصول إلى الأسواق)، بجملة وسائل من بينها وضع السياسات والبرامج الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل، وإشراك اللجان الوطنية للزراعة الأسرية، ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين التي تتم تعبئتها لصياغة خطط العمل الوطنية، ومنظمات المزارعين الأسريين كشركاء نشطين في صياغة الخطط وتنفيذها.

109 - ويلزم بذل جهود لتعزيز استراتيجية العقد للتوعية والاتصال على جميع المستويات من أجل تعزيز فهم صانعي السياسات والمستهلكين للزراعة الأسرية والاعتراف بها. وتعد زيادة المعلومات والتوعية بشأن العقد شرطا مسبقا لإجراء حوار تشاركي بدرجة أكثر بشأن السياسات، ولمزيد من المشاركة من جانب المزارعين الأسريين ومنظماتهم في تنفيذ العقد. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي اعتماد نهج للاتصال من أجل التنمية لتعزيز قدرات الاتصال المحلية ووضع خدمات اتصال ريفية شاملة للجميع من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للمزارعين الأسريين.

110 - ومن الأهمية بمكان أيضا استمرار الجهود الرامية إلى توليد وتشارك المعارف بشأن الزراعة الأسرية، وتحسين فهم المفاهيم الرئيسية، وتشجيع تحديد المعايير لتكون السياسات محددة الأهداف بدرجة أكبر. وعلى الصعيدين الوطني والمحلي، يشكل تجديد الجهود الرامية إلى إنتاج بيانات وأدلة موثوقة ومناسبة التوقيت وذات أهمية محلية بشأن الأداء المتعدد الأبعاد للزراعة الأسرية، والحصول على تلك البيانات والأدلة، شرطا مسبقا لتصميم سياسات فعالة تستند إلى تقييمات محكَمة للاحتياجات ولتنفيذ السياسات والتدخلات القائمة تنفيذا فعالا.

111 - **ويعد تعزيز منظمات المزارعين الأسريين أمرا أساسيا للنهوض بقدراتهم كعوامل للتغيير، ولتعزيز توليد ونشر المعارف والخدمات، وتعزيز مشاركة المزارعين الهادفة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.**

112 - **ويعد تعزيز تقاسم الخبرات والتواصل بين المزارعين الأسريين وسيلة فعالة لتنمية قدراتهم على المساهمة في عمليات العقد وأنشطته. كما أن تنمية قدرات السلطات الوطنية والمحلية مهمة لكفالة حصول المزارعين على الدعم الكافي، ولكفالة الفعالية في تصميم وتنفيذ أنشطة العقد.**